هو الذي جعل مجال الهجرة امامهم محدودا كما يذكر السيد بلال .

وفي الفصل الثالث الخاص بالتركيب الاجتماعي للفلسطينيين في الكويت يذكر السيد بلال ان الارقام تبين ان هجرة غير المتعلمين هي الطابع المميز على عكس الشائع في اذهان الناس من ان الفلسطينيين الذين يهاجرون الى الكويت هم النخبة المتعلمة . هنا أعود للتذكير بتحفظاتي على دقة الارقام الواردة في هذا البحث لانني أختلف مع السيد بلال حول صوابية اعتماده الكامل على تلك الارقام وحول صحة استنتاجه القائل في الصفحة ٢٨ « وهي ارقام تكفي لتوضيح ان الهجرة تتوزع اساسا بين غير المؤهلين علميا وبين المؤهلين بالشهادات الدنيا ، اما ذوي الاختصاص فيشكلون قلة واضحة » . وذلك لان الاحصاء الاردني العام للسكان عام ١٩٦١ يشير الى ان ٦ر٢٢ ٪ من عائلات لواء نابلس افادت بأن لها افرادا خارج الاردن بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٥ر٣ ٪ في لواء الخليل ، وهذا يعود الى نوعية الفرص التي تتوفر للعمل في الخارج والتي تتطلب بشكل عام حدا أعلى من المهارات والتأهيل العلمي ، خاصة اذا ما علمنا ان مستوى التعليم في لواء الخليل ينخفض بشكل واضح عن مثيله في لواء نابلس وعن المعدل العام للاردن . ويدعم هذا التفسير كون المستوى العلمي للاردنيين المهاجرين الى الخارج يفوق كثيرا المستوى العام للاردن بأكمله حيث بلغت نسبة من حصل سنة جامعية او اكثر من الفلسطينيين الاردنيين في الخارج ٨ر٣ ٪ بينما هي للسكان في الاردن ٣ر٠ ٪ ونسبة من لم يدخل صفا للسكان في الاردن ٩ر٦٢٪ ولمن هم في الخارج ٤ر٢٧ ٪ ، وقد انعكس هذا الوضع على التوزع المهني للعاملين في الخارج وبالتالي على مستوى الدخل لديهم حيث بلغت نسبة من مارس من الفلسطينيين الاردنيين في الخارج اعمالا ومهنا فنية وعلمية وادارية وكتابية أكثر من ٢٠ ٪ منهم بينما لم تتعد هذه النسبة ٩ ٪ من مجموع العاملين في الاردن في نفس السنة . وفي الفصول الثلاثة التالية وهي الرابع والخامس والسادس يتحدث الكاتب عن العاملين من الفلسطينيين في القطاعات المحددة التي يعملون فيها سواء من حيث مستوياتهم المهنية والاقتصادية وظروف العمل التي يعيشونها ومستويات الاجور التي يتقاضونها، بشيء من العجالة والاستخدام المتعسف لاحصاءات لا تمكننا من اجراء مقارنات واستنتاجات علمية دقيقة ولا تزيد قيمة تلك الاحصاءات عن كونها مؤشرات عامة يكون التعميم المبني عليها في الكثير من النقاط محتملا بالكاد او هو غير محتمل بالمرة. خاصة وان دراسة هذا الجانب من حياة الفلسطينيين في الكويت تقتضي عرضا اوسع لكثير من المعلومات التي كان لا بد من جمعها من اكثر من مصدر دون الاعتماد على المصادر الرسمية فقط ويقتضي كذلك تحليلا أعمق وذلك من خلال بحث واقع التنمية الصناعية في الكويت من حيث تطورها ومشاكلها ومن خلال دراسة سوق العمل القلق وغير المستقر والحركة العمالية في الكويت . ولا شك ان دراسة قانون الصناعة رقم ٦ الصادر في الرابع من آذار (مارس) ١٩٦٥ والذي يعد من أهم التشريعات الصناعية يعطي تفسيرا لعدد من الملاحظات التي تركها المؤلف معلقة بلا اجابة . فقد نص هذا القانون بالمادة الثامنة منه على انه « اعتبارا من نفاذ هذا القانون ، لا يجوز منح الترخيص الصناعي الا للكويتيين افرادا او شركات مؤسسة طبقا لاحكام قانون الشركات التجارية وبشرط ان يكون المدير المسؤول كويتي الجنسية او يكون مجلس ادارتها مؤلفا من اعضاء غالبيتهم من الكويتيين . أما غير الكويتيين الذين يملكون منشآت صناعية قائمة وقت نفاذ هذا القانون ولم يكن لهم شركاء كويتيون يملكون ٥١ ٪ من رأس مال المنشأة الصناعية فيجب عليهم ان يتموا تصفية أعمالهم خلال سنتين من وقت العمل بهذا القانون ما لم يستوفوا الشروط المنصوص عليها في هذه المادة خلال مدة التسجيل المنصوص عليها في المادة ٦ منه » . هذا النص يفسر سبب ارتفاع نسبة الاداريين بين العاملين الكويتيين ويتعارض مع قول المؤلف من ان هناك مؤسسات اصحابها من العرب فقط او من الاجانب فقط سواء بصفة مفردة او بصفة مشتركة . عدم دقة الارقام التي يوردها المؤلف يتوضح بشكل جلي اذا ما علمنا ان المؤلف يؤكد في الجدول رقم ٢٦ على ان هناك نشاطات اقتصادية لا يوجد بها كويتيون وهي الزراعة والصيد والكهرباء والغاز والمياه بينما الارقام المأخوذة عن المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٢ صفحة ٤٩ ــ ٥٠ تشير الى ان هناك في قسم الكهرباء والماء والغاز ٢١٣٠ عاملا وثلاث عاملات.